

مقدمة

يعد المشروع هو البنية الأساسية في الإقتصاد القومي ، وحسن إختيار المشروع أو البناء الإقتصادى السليم للمشاريع يؤدى الي إقتصاد قومى سليم يحقق أهداف التنمية .

ومن ثم كان الإهتمام كبيراً بإختيار الأجدى و الأكفاء للمشاريع لتحقيق أهداف الكفاءة الإقتصادية . وطالما كان للمشروع عمر إقتصادى منذ بدايته حتى نهاية عمره الإنتاجى فكان من الضرورى إيجاد الأساليب التي تمكن من تقدير جدوى المشروع وآثاره خلال هذا العمر الإنتاجى الذى قد يمتد الي 20 أو 30 سنة وربما أكثر من ذلك .

وقد جاء إهتمام الإقتصاديين وغيرهم بدراسة جدوى المشروعات للتعرف على آثارها الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية وأيضاً المفاضلة بين المشروعات وبعضها وفقاً لمعايير التقييم المستخدمة .

وقد حدث تطور كبير في مناهج تقييم المشروعات منذ ظهرت الفكرة في الثلاثينيات من هذا القرن وحتى الآن . ومازال التطور و التحسين و الإضافة مستمرة . وقد نشأت الفكرة الأولية لمناهج تحليل التكلفة و العائد في الولايات المتحدة الأمريكية بإدخال عامل التفضيل الزمنى في الإعتبار . بإعتبار أن التفضيل الزمنى للأفراد ومن ثم يمكن قبول مشروعات لا تقبل إقتصادياً . وقد بدأت الولايات المتحدة المحاولات الأولى لتطبيق هذا المنهج على مشروعات الرى وتوليد الطاقة و الكهرباء وتنمية مصادر المياه في منتصف ثلاثينيات هذا القرن⁽¹⁾ . أى أن الفكرة الأساسية هى إدخال الزمن في الإعتبار حيث تتغير القيم مع الزمن .

(1) Arthor Maasss , "Benefit - Cost Analysis : Its Relevance to Public Investment Decisions " (QJE , May,1996) , p. 209

وعلى المستوى النظرى إعتمدت المحاولات الأولى لهذه المناهج على فروض النظرية الكلاسيكية . وكانت أهم الإنتقادات التي وجهت لهذه المحاولات استخدام أسعار السوق لتسعير المدخلات و المخرجات و كذلك سعر الفائدة للسوق كسعر خصم . وإستخدام أسعار السوق لا يعبر عن القيم الحقيقية و إتضح قصوره عند التطبيق . وقد بذلت محاولات عديدة بداية من الخمسينات لتطوير هذه المناهج وكانت أولها تشكيل لجنة بالولايات المتحدة عام 1950 لتوحيد الأسس و المبادئ التي يجب تطبيقها عند استخدام منهج تحليل التكلفة و العائد وقد وضعت اللجنة توصياتها فيما يسمى " بالكتاب الأخضر " والذي تضمن تطويراً مهماً مثل⁽¹⁾:-

- ضرورة تسعير بنود المدخلات وفقاً لأسعار الفرصة البديلة أى أسعار الكفاءة أو الأسعار الحقيقية .
 - عدم قصر التحليل على التكاليف و العوائد المباشرة بل يجب أن تشمل الغير مباشرة أيضاً .
 - هناك عوامل خارجية وتأثيرات أخرى غير مباشرة وغير ملموسة (كالتأثيرات على الصحة أو المناخ) يجب أن تؤخذ في الاعتبار .
- وتعددت محاولات التطوير على كل من المستوى النظرى والتطبيقي بعد ذلك وشملت المناهج وأساليب التسعير وكيفية تصويبها ومعدلات الخصم وكيفية تحديدها وكذلك إمكانية التطبيق في المشروعات العامة والخاصة وأساليب التحليل وعناصره ومكوناته .

كما عدل مفهوم الإنتاجية الحدية الإجتماعية وطور بأخذ الآثار التوزيعية للمشروع في الاعتبار وأضيف الإهتمام بإعتبارات النمو الإقتصادى مع أهداف الكفاءة الإقتصادية . وإمتد التحليل ليشمل عدالة توزيع الدخل وكثير من الأهداف و الإعتبارات الأخرى التي تحتويها برامج التنمية . كالبينة و الصحة والتوزيع المكانى للسكان وغيرها من الإعتبارات الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية .

⁽¹⁾ Stephen Marglin , Public Investment Criteria, Cambridge Massachusetts Institute of Technology- 1967- p.17.

وفى الفكر المعاصر قامت العديد من المنظمات الدولية والأقليمية المهمة بشنون التنمية بإصدار العديد من مناهج تقييم المشروعات على المستوى القومى . والتي فى الغالب تحمل إسمها و التى من الصعب إمكانية الحصر الشامل لها . إلا أن البعض⁽¹⁾ قد قام بمحاولة جادة لحصر هذه المناهج المتاحة عالمياً وإقتراح تقسيمها الى خمس مجموعات رئيسية وفقاً لإطاراتها المنهجية :-

المجموعة الأولى : مناهج التحليل القومى للتكاليف و المنافع على طريقة الـ UNIDO (وتتضمن منهج دليل اليونيدو الأصىلى - والدليل العملى).

المجموعة الثانية : مناهج التحليل القومى للتكاليف و المنافع على طريقة الـ OECD (وتتضمن أربعة مناهج : دليل منظمة التعاون و التنمية الأوروبى ، دليل ليتل وميرليس ، دليل وزارة التنمية البريطانية ، دليل البنك الدولى).

المجموعة الثالثة : مناهج التحليل الإقتصادى و الإجتماعى على طريقة الـ USAID (وتتضمن دليل تقييم وكالة التنمية الأمريكية ، دليل الجدوى لوكالة التنمية الأمريكية ، و دليل التنمية السويسرى).

المجموعة الرابعة : مناهج التحليل الإقتصادى والإجتماعى على طريقة الـ CHERVEL (وتتضمن ثلاثة مناهج).

المجموعة الخامسة : مناهج التحليل الإقتصادى والإجتماعى على طريقة الـ IDCAS (وتتضمن دليل الـيدكاس ، ودليل الـيدكاس العربى).

وهذه المناهج الأربعة عشر السابقة تتفق بينها على عدة خصائص عامة وهى:-

1. الربط بين المنافع المباشرة وغير المباشرة للمشروع وأخذ أثر

المشروع على الإقتصاد القومى فى الاعتبار بقياس الربحية

⁽¹⁾ دكتور سيد محمود الهوارى - الإدارة المالية ، الإستثمار و التمويل طويل الأجل - القاهرة - 1985 .

الإقتصادية و الإجتماعية للمشروع .

2. تأخذ في الإعتبار الأثيرات المباشرة و غير المباشرة و السالبة والموجبة للمشروع المقترح علي الإقتصاد القومي ككل إلي وحدات نقدية متجانسة مما يتطلب معه إستخدام مجموعة من الأسعار تعكس القيم الحقيقية لمكونات المشروع المقترح .

3. إستخدام أسلوب الخصم بمعدل يعكس التفضيل الزمني للمجتمع.

كما أن هناك عدة من الإختلافات العامة بين تلك المناهج و اهمها ما يلي:-

1. بعض المناهج تقوم علي معيار واحد يضم كل تأثيرات المشروع .

بينما البعض الآخر يشمل أكثر من معيار .

2. بعض المناهج ترى ضرورة إستخدام الأسعار الظلية مثل منهج

اليونيدو وبعضها يأخذ بمبدأ أسعار السوق ويستخدم التسعير الظلي

للضرورة القصوى عندما يكون هناك خلل كبير في أسعار السوق

مثل منهج اليدكاس .

3. بعض المناهج تقصر التقييم علي إعتبارات الكفاءة فقط مثل المنهج

التقليدي للبنك الدولي و المعيار الرئيسي لمنهج الایدكاس . و

البعض الآخر يأخذ الكفاءة و يتعدها الي إعتبارات النمو و آثار

التوزيع .

ويتناول الكتاب أسلوب دراسة جدوى المشروع وفقاً لمنهج البنك الدولي وهو

الأكثر إستخداماً- مع تسلسل منطقي وفقاً لمتطلبات دراسة الجدوى . وقد إعتد في

ذلك علي خبرات ومعارف أدت الي أتباع هذا المنهج الذي يسر وصل المعلومة

وإمكانية قيام الدارسين بحساب و إستخلاص النتائج بسهولة ، كما إعتد علي كافة

المصادر التي تناولت هذا الموضوع خلال العشرون سنة الأخيرة .

ويأتى الكتاب في سبعة فصول بالإضافة للملاحق . يتناول الأول منها الإطار

العام لدراسات الجدوى ، و الذي يهدف الي إعطاء الدارس فكرة عامة شاملة إجنالية

عن مفهوم وعناصر و مكونات و أهمية دراسة جدوى المشروع تمهد للجوانب التفصيلية التي تلى ذلك من دراسة الجدوى.

ثم يلي ذلك الفصل المتعلق بدراسة السوق و تقدير الطلب حيث تعد نقطة البداية هي دراسة سوق منتجات المشروع بمعنى الإجابة علي سؤال أساسي هو ، هل هناك طلب علي ما سوف ينتجه المشروع ؟ ثم مكونات هذا الطلب . ولا ننسي أيضاً أنه يلزم التعرف علي سوق مستلزمات الإنتاج التي يحتاجها المشروع كمدخلات .

والفصل الثالث و يتناول القيمة الزمنية للنقود بمعنى أثر الزمن علي قيمة المال . حيث يعد هذا المفهوم هو الأساس الذي تقوم عليه دراسة الجدوى أي ما هي قيمة ما يدفع حالياً في السنوات التالية ، وما هي قيمة ما نتحصل عليه مستقبلاً الآن. وسيتم توضيح ذلك تفصيلاً في هذا الفصل ، بالإضافة إلي التمارين التي تساعد الدارس علي إستيعاب و تطبيق الأسلوب .

ويتناول الفصل الرابع التمويل و حسابات تسديد قروض المشروع . حيث يعد التمويل نقطة إرتكاز بالنسبة للمشاريع الجديدة ، ومن ثم يجب تحليل أساليب التمويل وسداد القروض ، وتدريب الدارسين عليها .

ويتناول الفصل الخامس التحليل المالي للمشروع ، والذي يشتمل علي تحليل البيانات المالية ، القوائم المالية ، المعايير المالية ، وتضم البيانات المالية كل من : التكاليف الإستثمارية ، تكاليف التشغيل ، الإيرادات ، قائمة الإهلاك و الإستهلاك ، قائمة خدمة الدين .

وتشمل القوائم المالية ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات المالية ، ثم قائمة الميزانية .

والمعايير المالية ، وهي التي يمكن الحكم علي جدوى المشروع وتشمل معيار فترة الإسترداد ، ومعيار صافي القيمة الحالية ، ومعيار معدل العائد الداخلي، ويشق من بعضها بعض المعايير الفرعية .

ويتناول الفصل السادس التحليل الإقتصادي للمشروعات ، فحيث يهدف التحليل المالي إلي التعرف علي الربحية المطلقة للمشروع وهو ما يعكس وجهة نظر المستثمر الفرد صاحب رأس المال المستثمر في المشروع فإن التحليل الإقتصادي يقيس أو يتعرف علي مزايا المشروع على المجتمع ككل . ويستمد التحليل الإقتصادي ضرورته من الآثار غير المباشرة للمشروع والتي يهملها التحليل المالي ، كما أن التحليل المالي يستخدم أسعار السوق فإن التحليل الإقتصادي يستخدم أسعار الظل .

ويأتى الفصل السابع متتالياً جانباً علي قدر كبير من الأهمية في تحليل المشاريع ألا وهو التحليل البيئي للمشروعات ، وتم تناوله بالتفصيل نظراً لعدم سبق تناوله في مصادر دراسات الجدوى وحداثة الموضوع لحد ما و أهميته الكبيرة نظراً لما يترتب علي المشاريع من آثار بيئية مختلفة ، حاولنا قدر الإمكان البحث عن أساليب لتقدير و التعرف علي تلك الآثار البيئية الإيجابية و السلبية منها ، مع إعطاء نماذج للمشاريع ذات الأثر البيئي و كيفية التقدير .

وينتهي هذا الجزء بمجموعة من الملاحق ذات الارتباط الوثيق و المباشر بموضوع دراسات الجدوى ، و أولها هي نماذج من جداول التركيب والخصم المستخدمة في حسابات تقييم المشروعات ، ومحتوى دراسة الجدوى ، وكذلك بعض التمارين والنماذج لدراسات الجدوى ، بالإضافة إلي دورة المشروع الجديد للبنك الدولي ، والمشروعات الصغيرة ودورها في التنمية والتقييم والمتابعة للمشروعات .

و الله ولي التوفيق ،،،

دكتور / سعد طه علام

القاهرة 2004